

الفصل الثاني السودان

تقع جمهورية السودان في قارة أفريقيا وتبلغ مساحتها حوالي ٢,٥ مليون كم^٢ وعدد سكانها «١٨ مليون نسمة». وتختلف السودان عن أي قطر عربي آخر، فيوجد حوالي ربع السكان من الزوج الوثنيين الذين لا يتكلمون العربية، ويشكلون أكثرية في مساحة معينة في الجنوب، وتلعب البعثات التنصيرية دوراً هاماً بينهم بحيث تهدد وحدة السودان الوطنية، وحاول الاستعمار خلال أكثر من نصف قرن تغذية هذه الفوارق بين أجزاء الشعب وتضخيمها فجعل المناطق الوثنية الجنوبية مناطق مقفلة أمام الشمال بعد عام ١٣٤٠ هـ (١٩٢٢ م).

العرب والسودان :

يعد السودان أحدث البلاد العربية أخذاً بالطابع العربي الإسلامي، إذ تسربت إليه العناصر العربية عن طريق البحر الأحمر ومصر، ولكن الطريق الثانية كانت أعمق أثراً ولم يتأثر السودان بحركة الفتح العربي الإسلامي في فجر الإسلام، ولم تتوغل الجيوش العربية التي حررت مصر في الأراضي السودانية. واكتفى عبدالله بن أبي سرح عام ٢٥٥ هـ (٦٤٦ م) بفرض معاهدات على الممالك السودانية النصرانية القائمة في شمال السودان كمملكة دنقلة (المقرة) ومملكة النوبة (المريس) ومملكة علوه (سوبا) وشابه سكان هذه الممالك سكان مصر قبل الفتح الإسلامي في الجنس والدين واعتنقوا جميعاً المذهب اليعقوبي. وارتبطوا جميعاً بالكنيسة القبطية. وكانت النوبة أكثرها اتصالاً بمصر حتى أنها زودت مصر بسلاطة حاكمة (٧٥٠-٦٦٠ ق.م.).

واشتد ضغط القبائل العربية على السودان وازداد عدد أفرادها الذين استوطنوا السودان وثبتوا عربوته. وحدثت صدامات عديدة بين النوبيين والقبائل العربية. وأرسل حكام مصر المسلمون حملات عديدة لاسماء في الأعوام ٣١، ٢٤٠، ٢٥٦، ٢٦٥، ٢٧٤، ٢٩٠، ٧١٥، ٨٥٤، ٨٦٩، ١٢٧٥ هـ، أيدت القبائل العربية المسلمة وساهمت في نشر الإسلام واللغة العربية. وتدخل سلاطين المماليك في الفتن الداخلية في النوبة وتمكنوا عام ٧١٦ هـ من تنصيب ملك مسلم على النوبة.

وقامت في السودان الشمالي ثلاثة ممالك إسلامية هي: مملكة الفونج ١١٠١ - ١٢٣٧ هـ (١٥٠٥ - ١٨٢١م)، وسلطنة دارفور ١٠٠٥ - ١٣٣٥ هـ (١٥٩٦ - ١٩١٦م)، ومملكة دنقلا ٩٧٨-١٢٩٨ هـ (١٥٧٠-١٨٨٠) في الركن الشمالي. والفونج قبائل زنجية زحفت من الجنوب وأسلمت وحالفت القبائل العربية، وأسست مملكة كبيرة، وكانت على نزاع مستمر مع سلطان دارفور حول السيادة على كردفان. ونشر ملوك هذه الدول الدعوة الإسلامية، وشجعوا القبائل العربية على استيطان ممالكهم، ورحبوا بالعلماء المسلمين الذين قصدوهم فحببوا لهم الإقامة ومنحوهم أقطاعات، ولم يردوا لهم طلباً ولا شفاعة.

وانتشرت في السودان الطرق الصوفية. فدخلتها الطريقة الشاذلية (نسبة إلى أبي الحسن الشاذلي التونسي (١١٩٦-١٢٥٨) عام ٨٤٩ هـ (١١٤٤م) ورسخت أقدامها في القرن الثامن عشر الميلادي. وغدت القادرية (نسبة إلى عبدالقادر الجيلاني ١٠٧٧-١١٦٦ هـ) أكثر الطرق انتشاراً في الجزيرة، ودارفور منذ القرن السادس عشر. كذلك انتشرت الطريقة النقشبندية (نسبة إلى محمد بهاء الدين النقشبندی (١٣٨٩ هـ) والرفاعية (نسبة إلى أحمد الرفاعي ١١٨٢ هـ). وتأثر السودان بالحركة الهوابية (الدعوة السلفية) التي قامت في نجد في منتصف الثاني عشر الهجري (القرن الثامن عشر الميلادي) بأشكال مختلفة عن طريق أحمد بن إدريس الفاسي.

نشأ أحمد بن إدريس الفاسي ١١٧٣-١٢٥٣ هـ (١٧٦٠-١٨٧٣م) في فاس واتبع الطريقة الشاذلية، ودرس في القاهرة، ثم أقام في مكة بعد عام (١٢٣٤ هـ / ١٨١٨م)، واختلف في مكة مع علمائها فغادرها إلى صيبا في تهامة

عسير عام (١٢٤٣هـ / ١٨٢٤م). وتنازع ميراثه بعد وفاته ابنه وتلميذه محمد بن علي السنوسي، ومحمد ابن علي المرغني. وقدر لحفيده محمد بن علي بن أحمد بن إدريس (١٨٧٦/١٩١٣) أن يؤسس دولة في تهامة عسير أن أقام في دنقلة في السودان حتى عام ١٩٠٥هـ. أما السنوسي (١٧٩١-١٨٥٩) فقد نال تأييد عربان مكة وعاد إلى ليبيا لينشر دعوته في دارفور ومنطقة تشاد والصحراء الليبية.

وكان التلميذ الثاني محمد بن علي المرغني (١٧٩٣-١٨٥٣م) أبعد الجميع أثراً في السودان وساعده على ذلك نسبه العلوي. درس محمد المرغني النقشبندية، والقادرية، وأخيراً الشاذلية، وتعلم على أحمد بن إدريس في مكة. وأرسله معلمه إلى السودان ليشر بالدعوة ففضى زمناً في (كردفان) و (النوبة) و (سنار) (١٢٣٢/١٨١٧) وتزوج امرأة سودانية. وعاد إلى صيبا «عسير» حيث أقام حتى وفاة أحمد. واعترف به أشرف مكة خلفاً لمعلمه فأسس زوايا في المدينة وجدة والطائف. وأرسل ابنه محمد سر الختم لينشر الدعوة في اليمن وحضر موت، كما أرسل ابنه إلى سواكن حيث اتبعته قبائل (البجاة) و(بنو عامر) ونجح في كردفان ودنقله والنوبة وأسس الطريقة الختمية. وخلف الحسن بعد وفاته عام ١٨٦٩م ابنه محمد عثمان تاج السر (١٨٨٦م). وأيد عثمان المصريين، وقاوم المهدي، وفر بعد نجاح المهدي إلى القاهرة ومات فيها. وعاد ولداه أحمد وعلي مع الجيش المصري عام ١٨٩٦. وقاد أحد الطريقة الختمية، وأعاد إحياءها حتى وفاته عام ١٩٢٨م، فخلفه في زعامتها الروحية أخوه علي المولود عام ١٨٧٩م. وتجمع الختمية بين الشاذلية والنقشبندية.

الحكم المصري في السودان :

دخل الجيش المصري بلاد السودان عامه ١٢٣٥ (١٨٢٠م). فقد أرسل وإلى مصر محمد علي باشا جيشاً بقيادة ابنه الثالث إسماعيل ففضى على مملكة الفونج ودخل عاصمتهم (سنار) عام ١٢٣٦هـ (١٨٢١م) ووصل إلى أقصى الجنوب. وتأخر احتلال دارفور إلى عام ١٨٧٤ حينما ألحق الزبير رحمة هزيمة بسلطانها. إلا أن مرسوم السلطان العثماني في ٢١/١١/١٢٥٦هـ الموافق ٣١/٢/١٨٤١م جعل محمد علي حاكماً على النوبة ودارفور وكردفان وسنار وتوابعها وملحقاتها طيلة حياته على الرغم من أن دارفور لم تكن قد خضعت للحكم المصري. ولم يعط

محمد علي، بموجب ذلك المرسوم، سواحل البحر الأحمر من سواكن إلى مصوع لأنها كانت تابعة إلى حاكم جدة إبراهيم باشا (ابن محمد علي). وأصبح السودان مع مصر يكونان دولة مصرية واسعة.

حكم السودان في الدور المصري ١٢٣٥-١٣٠٣ هـ (١٨٢٠-١٨٨٥) ستة وعشرون حاكماً وتم في عهد خامسهم (علي خورشيد باشا) تأسيس الخرطوم التي غدت عاصمة السودان. وتأسس في الخرطوم في عهد تاسعهم (عبد اللطيف باشا) مدرسة عهد برئاستها إلى رفاة بك الطهطاوي فكات أول مدرسة حديثة في السودان. وقام محمد علي باشا وعباس باشا بزيارة السودان وتفقد أحواله. إلا أن ولاية مصر لم يولوا هذه المنطقة العناية اللازمة ولم يستقروا في إدارتها على خطة واحدة فقد حكمها محمد علي كوحدة ثم حاول تجزئتها، وعهد إلى أحمد باشا بتنفيذ هذه المهمة عام (١٢٦٠ هـ) (١٨٤٤ م) ولكنه عاد فقرر الإبقاء عليها موحدة. وجرب عباس باشا التجزئة زمناً، ثم عدل عنها.

خدم المصريون السودان من نواح كثيرة. فقد وحدوا بقعة جغرافية واسعة تضم قبائل متباينة في اللون، والجنس، واللغة، والدين، والعادات، وأدخلوا إلى السودان الحضارة الحديثة، ونشروا العلم، والمعرفة، ورفعوا المستوى الصحي، والاجتماعي، وأوجدوا حكومة منظمة وعهداً مستقراً. وحسنوا الأوضاع الاقتصادية فأدخلوا زراعة القطن، ونشروا استعمال الملابس المنسوجة بدلاً من الملابس الجلدية، ووحدوا السودان كله ومصر في سوق كبيرة واحدة، كذلك حمى المصريون السودان مدة من الزمن من أن تصبح مستعمرة أوروبية وأخروا حدوث ذلك قرناً كاملاً.

ووسع المصريون حدود السودان اتساعاً كبيراً. فقد احتلت القوات المصرية حتى عام ١٢٨٤ هـ (١٨٦٦ م) كل ساحل البحر الأحمر العربي الغربي وامتداد هذا الساحل على المحيط الهندي من رأس (غردافوي) إلى (بربرة) بحيث اتصلت أملاك الخديوي بأملاك سلطان زنجبار. ووافق السلطان العثماني في ١٢٧٤ هـ (أيار ١٨٥٦ م) على ضم الساحل من سواكن إلى مصوع إلى باب المنذب إلى مصر. وقاد البريطاني «صمويل بيكر» حملة مصرية تمكنت في عام ١٢٨٩ هـ (١٨٧١ م) من ضم مديرية خط الاستواء (اوغندة) إلى مصر ولولا مخططات هذا

اليهودى البريطانى بيكر لكانت أوغندة ضمن الأراضي السودانية. وتوغل الجيش المصرى في الحبشة في عهد الإمبراطور يوحنا السادس (١٨١٢-١٨٨٩). ودخلت القوات المصرية مدينة (هر) فتنازل سلطانها المسلم محمد بن على بن عبدالشكور عن سيادته إلى والى مصر في عام ١٢٩٣ هـ (١٨٧٥م) ومنح الخديوى بموجب مرسوم ١٢٩٣ هـ (١٨٧٥م) ميناء زيلع. وتخطت القوات المصرية نهر جوبا جنوباً فاحتج سلطان زنجبار وغدا القسم الأكبر من ساحل إفريقيا الشرقى خاضعاً لحكم مصر. واعترفت بريطانيا في عام ١٢٥٩ هـ (١٨٧٧م) سيادة مصر على جميع الساحل الإفريقي الشرقى من السويس حتى رأس غردافوى ورأس حافون.

وكانت هذه بداية النهاية. فقد ثارت الحرب مع الحبشة واشتعلت نيران الفتنة في السودان وخسرت مصر وخسر العرب إفريقيا الوسطى بتخطيط من الدول الاستعمارية (بريطانيا - فرنسا - إيطاليا - ألمانيا) حيث تقاسموا المنطقة، وأعطوا الحبشة جزءاً من البلاد الإسلامية بصفتها دولة نصرانية. وخاض المصريون ثلاث معارك خاسرة ضد الحبشة عام ١٢٩٤ هـ (١٨٧٦م)، ونزلت قوات فرنسية في جيسوتى عام ١٢٩٩ هـ (١٨٨١م) وقوات ايطالية في عصب. وحلت الكارثة الكبرى بمصر نفسها التى احتلتها القوات البريطانية في العام التالى ١٣٠٠ هـ (١٨٨٢م).

وتحول رأى السودانين في الحكم المصرى بعد أن فقد صفته العربية الإسلامية فقد امتعضوا من قبل من تعيين حكام أجانب «افرنج» على مديريةية خط الاستواء (صموئيل بيكر) ١٨٧٠-١٨٧٣م، (شارل غوردون) ١٨٧٤-١٨٧٦م. ولاحظوا أن هؤلاء الأفرنج يجارون الإسلام، وينشرون النصرانية، ويضطهدون العرب والمسلمين. وازداد عدد الحكام الإفرنج في خدمة الخديوى حتى بلغ عددهم عام ١٢٩٦ هـ (١٨٧٨م) أربع عشر حاكماً أوروبياً. وبدأت بوادر الكارثة الكبرى عندما عين صموئيل بيكر «شارل غوردون» حاكماً عاماً على السودان.

وعبر السودانيون عن سخطهم بالثورات. فقد قامت أكثر من ثورة في دارفور ومديرية خط الاستواء. وكان من بين من ثار سليمان بين الزبير رحمة ورايح مولى الزبير. وفشلت هذه الثورات وقتل سليمان وفر رايح عام ١٢٩٦ هـ (١٨٧٨م) إلى منطقة تشاد حيث أسس دولة إسلامية قضى عليها الفرنسيون عام ١٣٣٣ هـ

١٩١٤م). وأخيراً قاد محمد بن أحمد الدنقلاوى المشهور «بالمهدى» ثورة ناجحة على حكومة مصر البريطانية بعيد انهيار القوات المصرية لا أمام الغزاة البريطانيين.

الثورة المهدية :

ولد المهدي في قرية قرب دنقلة في ٢٧ رجب ١٢٦٠هـ الموافق ١٢ آب - أغسطس ١٨٤٤م. وكان أبوه عربياً يتعاطى صناعة القوارب الخشبية. ونشأ المهدي نشأة دينية وامتهن حرفة أبيه ولكنها لم تصرفه عن نشر الدعوة التي آمن بها، والتي بدأها سراً عام ١٢٩٧هـ / ١٨٨٠م، وجهرأ في العام التالي وكثر أتباعه. وهزم في ١٢ آب و ٩ أيلول ١٨٨١م قوات مصرية حاولت إلقاء القبض عليه، وفتك في ٢٩ أيار ١٨٨٢م بحملة جديدة، واستفحل أمره في كردفان، واستسلمت له عاصمتها الأبيض في ١٩ كانون أول - ديسمبر ١٨٨٣، ووقع بأسره ست آلاف جندي. واستولى المهدي على دارفور وأعاد على بن دينار بن زكريا سلطاناً عليها. وأباد المهدي حملة (هكس باشا) في ٦/١١/١٨٨٣م وحملة بيكر في ٢٣/١٢/١٨٨٣م. وساعده على انتصاراته أن قوات أعدائه كانت بقيادة مرتزقة أوروبيين، وأن مصر نفسها كانت قد خضعت للاحتلال البريطاني، فلم تعد ثورته موجهة ضد السلطان الخليفة أو الأمير المسلم في القاهرة، بل ضد الإنكليز الذين اعتقلوا الوطنيين ونفوا عرابي وحكموا البلاد.

ولاحت فرصة ذهبية لبريطانيا والدول الأوربية للقضاء على النفوذ العربي الإسلامي في شرقى إفريقيا، وتمهيداً لذلك أشارت الحكومة البريطانية على مصر بالجللاء عن السودان، فرفض شريف باشا ذلك، واستقال، واعتذر رياض باشا عن تشكيل وزارة تنفذ الرغبة البريطانية، فشكلها «نوبار باشا» في ٦ ربيع أول ١٣٠١هـ (١/٤/١٨٨٤م)، وكانت مهمتها الرئيسية تنفيذ الجلاء عن السودان. وعهد (نوبار) للمرة الثانية إلى (غوردون) بمنصب الحاكم العام للسودان المكلف بالاشراف على الجلاء. وكان على (غوردون) أن يؤمن إجلاء أكثر من خمسين ألف مدنى مصرى يملكون ثلاثة آلاف بيت تجارى بالإضافة إلى إجلاء الأوروبيين والقوات المصرية. وفشل (غوردون) في مهمته، واستولى المهدي على الخرطوم وفقد غوردون حياته في ١٠ ربيع الثاني ١٣٠٢هـ (١/٢٦/١٨٨٥م)، أى بعد عام

واحد على صدور مرسوم تعيينه، وهكذا تكون مصر قد خسرت السودان وإفريقية الشرقية.

لم يثبت المهدي نفوذه إلا في جزء من ممتلكات مصر في إفريقية بينما غدت الممتلكات الباقية نهياً للمستعمرين وفق ما خططوا له. وحاولت الدول الأوروبية تنظيم اقتسام التركة المصرية فعقدت معاهدات عديدة فيما بينها لهذه الغاية. وارتبطت بريطانيا بمعاهدات مع إيطاليا (١٥/٤/١٨٩١م و ٥/٥/١٨٩٣م)، وألمانيا (١/٧/١٨٩٠م و ١٥/١١/١٨٩٣م)، وبلجيكا (١٢/٥/١٨٩٤م)، وشجعت الحبشة على احتلال (هرر)، والقضاء على إمارتها الإسلامية عام ١٨٨٧م. واحتلت إيطاليا في شباط ١٨٨٥ ميناء (مصوع)، وتوغلت في أريتريا كما تقدمت في أراضي الصومال حتى نهر (جوبا) الذي كان يفصل ممتلكات مصر عن ممتلكات زنجبار. وشجع الايطاليون أميراً حبشياً اسمه «منليك» على الثورة على إمبراطوره يوحنا، وساعدته وبريطانيا على احتلال (هرر)، ولما قتل الإمبراطور يوحنا (١٨٧٢-١٨٨٩م) في حربه مع قوات المهدي في آذار - مارس ١٨٨٩ اعترفت إيطاليا بمنليك إمبراطوراً، وأغرته بعقد معاهدة حماية في ٢ رمضان ١٣٠٦ هـ (٢/٥/١٨٨٩م). ولكن نشب خلاف بين إيطاليا ومنليك الذي لم يعترف بالنص الإيطالي للمادة ١٧ من المعاهدة، وألحق هزائم كبيرة بالإيطاليين لاساء في «عدوه» في ١٦ رمضان ١٣١٣ هـ (٢٩/٢/١٨٩٦م)، فكانت هذه المعركة سبباً في الحملة البريطانية المصرية على السودان. وبادرت الدول الأخرى إلى أخذ نصيبها من الاسلاب، فاحتلت فرنسا جيبوتي، وسيطرت بريطانيا على مديرية خط الاستواء (اوغندا)، وكانت قد استولت على (زيلع) و (بربره) «١٨٩٣ - ١٨٩٤». واقتسمت مع ألمانيا ممتلكات سلطان زنجبار. ولم يبق من ممتلكات مصر غير المنطقة الخاضعة للمهدي، فرأت بريطانيا أن الوقت قد حان للقضاء عليه وإنقاذ إيطاليا النصرانية التي أهينت على يد دولة إفريقية (الحبشة) وإن كانت هذه الدولة نصرانية، وقد دعمتها من قبل بريطانيا والدول الأوروبية ضد المسلمين.

قررت بريطانيا تجهيز حملة مصرية بريطانية مشتركة بقيادة بريطانية عهد إليها مهمة احتلال السودان. وبدأت الاستعدادات فجأة وعلى حين غرة بناء على أوامر

لندن. وقام الخديوى والوطنيون المصريون هذه الفكرة، ولم يرحبوا بالقضاء على دولة عربية إسلامية بمساعدة بريطانيا. ورفض صندوق الدين المصرى الموافقة على إعطاء مصر المال اللازم لتغطية نفقات الحملة. ولكن بريطانيا كانت مصممة غير مكترثة بالمعارضة فساهمت بريطانيا بثلاث نفقات الحملة، وقدمت ثلث قواتها وفتحت لمصر حساباً جارياً بفائدة ٢,٥٪ لتغطية باقى النفقات وتحركت الحملة بقيادة كتشنر (٨٢٠٠ بريطانى، ٢٠,٠٠٠ مصرى وسودانى) في أيار ١٨٩٨م، واحتلت دنقله، وهزمت خليفة المهدي عبدالله التعايشى (الذي خلف المهدي في ٩ رمضان ١٣٠٢هـ، ٢٢ أيار ١٨٨٥م)، وأجبرت قوة فرنسية على إخلاء فاشوده. وقتل التعايشى في ٣ شوال ١٣١٥هـ ٢٤ شباط ١٨٩٨م فانتهت دولة الدراويش أو الأنصار التي عاشت خمس عشرة سنة، وجعلت في السودان حركة دينية جديدة، وأوجدت كياناً سودانياً.

الحكم الثنائى :

وبدا في السودان عهد عجيب دام أكثر من نصف قرن. فقد عقدت معاهدة مصرية بريطاني في ٨ رمضان ١٣١٦هـ (١٩ كانون الثاني ١٨٩٩م) أخضع السودان بموجبها لحكم ثنائي مصرى بريطاني مع رفع العلمين البريطانى والمصرى. وبجا السودان بموجب هذه المعاهدات من الامتيازات الأجنبية ولم يبق للمحاكم المختلطة أى سلطان فيها. ولكنها خضعت لحاكم عام بريطانى يعينه الخديوى بموافقة بريطانيا. وجعل الحاكم العام رئيساً أعلى للإدارة المدنية والعسكرية وحاكماً مطلقاً متمتعاً بسلطات تشريعية وتنفيذية واسعة. ولم تعد القوانين والقرارات الوزارية المصرية سارية المفعول في السودان ولم يبق لمصر في السودان غير العلم، وبعض القوات المسلحة الخاضعة لقيادة بريطانية، وإعفاء جمركى للبضائع المصرية. وتحملت مصر مسئولية سد العجز في موازنة السودان الذي بلغ ربع مليون جنيه في العام الأول، وتضاعف بعد أربعة أعوام. وازداد ألم المصريين حينما رأوا شريكهم يستقل في حكم السودان بوجهه وجهةً معاديةً لمصر، كما عدّ المصريون يوم توقيع الاتفاقية يوم حزن وأسى.

تقلب على حكم السودان خلال مدة الحكم الثنائي تسعة حكام بريطانيون

من أبرزهم «كتشنر» و «ونجت» و «ستاك» و «روبرت هاو». وساعد الحاكم البريطاني ثلاثة أمناء للإدارة والقضاء والمال، بالإضافة إلى عدد من مدراء الدوائر، وشكل عام ١٣٢٨ هـ (١٩١٠م) مجلس عرف باسم «مجلس الحاكم العام» برئاسة الحاكم وعضوية أمناء الثلاثة ومدراء دوائر المعارف، والأشغال، والصحة، والشؤون الاقتصادية. ومنح هذا المجلس حق إقرار الموازنة وتصديق القوانين والمشروعات وإجراء التنقلات بين الموظفين وممارسة صلاحيات الحاكم في حالة غيابه. ولكن سلطات الحاكم كانت في الواقع مطلقة لا يقيدها إلا الإيعازات والتعليقات التي يتلقاها من الحكومة البريطانية بواسطة ممثلها في القاهرة الذي عد مرجع الحاكم المباشر.

ولم تهتم حكومة السودان برفع مستوى السكان أو التقدم بهم نحو الاستقلال الذاتي كما كانوا يدعون. فلم يشترك السودانيون بالحكم بأى شكل من الأشكال، ولم يؤخذ لهم رأى ولم تفتح أمامهم المناصب العالية. واحتل الإنكليز بعد نصف قرن المناصب العليا جميعها، وأكثر الوسطى، بحيث شغلوا قرابة ١١٪ من المجموع العام للوظائف، بينما نال شركاؤهم في الحكم الثنائي (المصريون) خمس هذه النسبة العددية، ولكنه لم يشغلوا إلا وظائف متوسطة. ولم تزد نسبة الموظفين السودانييين عام ١٣٣٨ هـ (١٩٢٠م) على ٣٧٪، فارتفعت إلى النصف عام ١٣٤٩ هـ (١٩٣٠م) واستقرت بعد عام ١٣٥٩ هـ (١٩٤٠م) على ٨٥٪ إلى أن تمت سودنة الوظائف جميعها في عام ١٣٧٥ هـ (١٩٥٥م).

وأبدت حكومة السودان اهتماماً قليلاً في نشر التعليم. فقد وضع عام ١٣١٦ هـ (١٨٩٩م) حجر الأساس لكلية «غوردون» التي جمع «كتشنر» تكاليفها في لندن لتخليد ذكرى الجنرال «غوردون». وكانت في أول أمرها مدرسة ابتدائية، فأصبحت ثانوية عام ١٣٢٣ هـ (١٩٠٥م) وافتتحت أول مدرسة للإناث في السودان عام ١٣٢٩ هـ (١٩١١م)، وارتفع الرقم بعد ثلاثة عشر عاماً إلى خمس مدارس. وفي الذكرى الخمسين للاحتلال البريطاني لم يرتفع مخصصات التعليم في الموازنة لأكثر من ١٠٪، وبقيت نسبة التعليم ٤٪، وعندما استقلت السودان وجلاء الإنكليز عنها كان عدد المدارس والطلاب فيها مساوياً لعدددهم في الأردن التي يبلغ عدد سكانها عشر سكان السودان. ولكن الإنكليز لم يفقدوا عنايتهم

بتخليد قادتهم فافتتحوا كلية «كتشنر» للطب عام ١٣٤٢ هـ (١٩٢٤م)، وغدت كلية غوردون كلية آداب عام ١٣٥٩ هـ (١٩٤٠م) وأخيراً، في عهد الاستقلال، تأسست جامعة الخرطوم في ١٦ ذي الحجة ١٣٧٥ هـ (٢٤ تموز ١٩٥٦م).

واعتمدت السودان في التعليم العالي على الجامعات المصرية. ولما جمدت الصلات الثقافية مع مصر أواخر عام ١٣٤٢ هـ (١٩٢٤م)، أثر مقتل «السردار لي ستاك»، وجهت البعثات الجامعية إلى الجامعة الأمريكية في بيروت. وبدأت أفواج خريجي جامعة بيروت تصل إلى السودان بعد عام ١٣٤٦ هـ (١٩٢٨م) بعد أن ازدادوا اتصالاً بالعالم العربي، وغدوا أكثر تفهماً لمشكلاته. وعندما أصبحت كلية غوردون كلية جامعية تقدم طلابها إلى فحوص جامعة لندن كطلاب خارجيين. وأخيراً بدأت حكومة السودان بعد الحرب العالمية الثانية بإرسال بعثات إلى الجامعات البريطانية، أما سكان جنوبي السودان فقد رأوا انكلترا أن يحولوا إلى جامعة «ماكريري» في أوغندا، لتحقيق فصل الشمال عن الجنوب.

واعتمدت السودان، كأكثر البلاد العربية، على المطبوعات والصحف المصرية. وأصدرت حكومة السودان عام ١٢١٦ هـ (١٨٩٩م) جريدة «الجازيت السودانية» الرسمية التي نشرت في عددها الأول اتفاقية الحكم الثنائي. وأصدر أصحاب المقطم المصرية جريدة السودان عام ١٣٢١ هـ (١٩٠٣م) نصف أسبوعية، ثم توقفت عام ١٣٤٣ هـ (١٩٢٥م). وصدرت مجلة «غرفة التجارة السودانية» عام ١٣٢٦ هـ (١٩٠٨م)، وصدرت صحف أخرى بعد ذلك كجريدة «الخرطوم» و«كشكول المساح» ١٣٢٧ هـ (١٩٠٩م)، وجريدة «رائد السودان» ١٣٤٩ هـ (١٩٣٠م). وبلغ عدد الصحف الصادرة عام ١٣٤٩ هـ (١٩٣٠م) تسع صحف، ثم ارتفع الرقم بعد عشرة أعوام إلى أربع عشرة. ووجدت صعوبات شديدة في وجه الصحف المصرية بعد مقتل السردار (لي ستاك)، وحاولت السلطات البريطانية منع تداولها.

النضال السياسي والكفاح الوطني :

ولم يبد السودانيون مقاومة تذكر في أول الأمر لهذا الوضع الشاذ الذي عاشوره، وربما كان عصيان (علي دينار بن زكريا) سلطان دارفور أول حركة سودانية لمقاومة

الاحتلال. وسارعت السلطات البريطانية إلى القضاء على السلطان قبل أن يبدأ ثورته فهزمته في ٢٠ رجب ١٣٣٤ هـ (٢٢ أيار ١٩١٦م)، واحتلت عاصمته «الفاشر» في اليوم التالي. وأصاب السلطان رصاصه قتلته. وبرر الإنكليز عملهم العدائي بأن ادعوا أن السلطان كان ينوي الثورة متأثراً بالدعاية العثمانية الألمانية، وأنه كان على اتفاق مع السنوسي الذي هاجم حدود مصر الغربية. وهدأت الأحوال في السودان بعد ذلك نهاية الحرب.

وكان السودانيون شديدي التأثير بالأحداث المصرية خلال السنوات السبع التي تلت نهاية الحرب العالمية الأولى. فقد تحمسوا لثورة ١٣٣٧ هـ (١٩١٩م) وتأثروا بأبحاث لجنة «ملتر». وعندما أصدرت بريطانيا تصريح شباط ١٩٢٢م الذي ألغت فيه الحماية احتفظت لنفسها بحق خاص في السودان وتدخلت بريطانيا عام ١٣٤١ هـ (١٩٣٣م) لتجبر المصريين على تغيير نص المادتين ١٥٩ و ١٦٠ من الدستور.

وفي السودان أصدر الملازم الأول على عبداللطيف في رمضان ١٣٤٠ هـ (أيار ١٩٢٢م) نشرة سماها «مطالب الأمة السودانية» فاعتقل لمدة عام. ولكنه خرج من السجن أقوى وأشد إيماناً من ذي قبل. فألف في أيار ١٩٢٤م جمعية «اللواء الأبيض» وجعل على هذا اللواء رسم وادى النيل، وجعل للجمعية فروعاً قوية الاتصال بالمركز في الخرطوم، وساعده رفاقه وهم: عبيد الحاج، وحسن شريف، وحسن صالح، وصالح عبدالقادر. واستغل الأعضاء كون أكثرهم من موظفي البرق والبريد لنيشروا دعوتهم وأخبارهم في أرجاء السودان. وقامت مظاهرات في (الخرطوم) و (أم درمان) ضد بريطانيا. وعندما هتف بالمتظاهرين أحد أعضاء اللواء الأبيض «أيها الناس من كان يؤمن بالله ورسوله واليوم الآخر فليهتف معي: فلتحيا مصر ولتسقط بريطانيا». رددت الجموع هذا الهتاف بحماسة ولم تستطع السلطات البريطانية السكوت عن هذا النشاط فبادرت إلى استعمال الشدة والعنف. واعتقلت رئيس الجمعية وعدداً من أعضائها وقدمتهم إلى المحاكمة بتهمة التآمر على قلب نظام الحكم، وأصدرت المحكمة أحكامها ضد المتهمين بمدد متفاوتة، وقامت مظاهرات سلمية احتجاجاً على هذه الأحكام الجائرة. ونشرت حماسة طلبة المدرسة الحربية في الخرطوم فخرجوا في ٩ محرم ١٣٤٣ هـ

(٩/٨/١٩٢٤م) بمظاهرة مسلحة طافت شوارع العاصمة. ووصلت قوة بريطانية حاصرت المدرسة واعتقلت عدداً من الطلبة، وقدمتهم إلى المحاكمة، فحكم على بعضهم بالسجن ستة أعوام. وأساءت سلطات السجن معاملة المعتقلين من الطلبة وأعضاء اللواء الأبيض فقاموا بثورة في السجن فشددت الأحكام عليهم، وتشكلت إذ ذاك جمعية الاتحاد السوداني برئاسة أحمد أمين المصري، وعضوية عدد من الضباط المتقاعدین. وقامت الجمعية بجمع التبرعات لأسر المعتقلين. وبادرت السلطات إلى اعتقال رئيس الجمعية، وعدد من الأعضاء فحكم على الرئيس بالسجن سبع سنوات وشرد الباقون.

وأصبحت الحركة الوطنية في مصر والسودان بصدمة عنيفة بل بكارثة إثر مقتل «لى ستاك» الحاكم العالم للسودان في ٢٢ ربيع الثاني ١٣٤٣هـ (١٩ تشرين الثاني ١٩٢٤م). فقد وجه الجنرال اللنبى في ٢٢ تشرين الثاني إنذاراً شديداً عجيباً ترك جروحاً عميقة في مصر والسودان. وطالب مصر بسحب قواتها من السودان خلال أربع وعشرين ساعة، وأعلمها بأن حكومة السودان ستزيد مساحة الأراضي المزروعة في الجزيرة ألى أكثر من ثلث مليون فدان. وصدرت الأوامر إلى القوات المصرية بالانسحاب من السودان، فاعلنت الوحدات السودانية تضامنها معهم، وتحركت وحدة سودانية مؤلفة من ١٢٠ جندياً من ثكناتها قاصدة ثكنات الجيش المصرى في موكب حربي مارة بشارع (غوردون). وتصدت لها قوة انكليزية ووقعت معركة عنيفة أبلى فيها السودانيون بلاء حسناً، وقدموا تضحيات كبيرة، وكبدوا القوات البريطانية خسارة كبيرة، غير أن الغلبة في النهاية كانت للانكليز الذين أسروا من نجا من القتل، وحكم على ثلاثة من الضباط بالإعدام وهم سليمان محمد، وحسن فضل المولى، وثابت عبدالرحيم، وأعلن في ٢٢ جمادى الآخرة ١٢٤٣هـ (١٧/١/١٩٢٥م) عن تأسيس قوة دفاع السودان التي جعل الحاكم العام قائدها الأعلى.

ذلك الموقف الرائع يدل على روابط الود بين الشمال والجنوب، ولكن الإدارة الانكليزية نفذت على أي حال، وتم إجلاء المصريين. وحاولت انكلترا أن تسترضى السودانين فأحلت السودانين محل المصريين في الوظائف التي كان يشغلها هؤلاء، ولم تكن محاولة السودنة التي ظهرت آنذاك لصالح السودانين،

وإنما كانت حلقةً من حلقات التقسيم الذي أراده الانكليز من عهد مبكر، وكانت خطتهم أن يفصلوا السودان عن مصر. وبعد ذلك يقومون بتجزئة وتقسيم السودان وذلك بضم جنوب السودان إلى أوغندا وكينيا. وقد نجحوا في بعض هذه المحاولات.

وخفت حكومة السودان إجراءاتها لمنع اتصال المصريين بالسودانيين عام ١٣٥٣ هـ (١٩٣٤م)، وأزالت أكثر القيود إثر عقد معاهدة ١٣٥٥ هـ (١٩٣٦م)، وأبيح للمصريين حرية الانتقال إلى السودان، وحرية التملك والتجارة والتوظيف. وعادت قوة مصرية إلى السودان لتصبح خاضعة لقيادة الحاكم العام. ولم تحاول مصر أو بريطانيا أخذ رأى السودانين في هذه الموضوعات.

مؤتمر الخريجين :

وكان طبيعياً ألا يتقبل المثقفون السودانيون هذا التجاهل المهين لهم لاسيما من مصر، فبادروا إلى تنظيم أنفسهم وإثبات وجودهم. وتنادى المثقفون في صيف عام ١٣٥٦ هـ (١٩٣٧م) إلى عقد مؤتمر عام، يجمع شملهم ويمكنهم من الوصول إلى رأى حول مستقبل البلاد. واتفقوا في أو أواخر عام ١٣٥٦ هـ (شباط ١٩٣٨م) على تشكيل مؤتمر الخريجين الذي ضم ألفاً وستائة عضو. وعقد اجتماع عام لهيئة المؤتمر حضره أكثر من ثلثي الأعضاء (١١٨٠) عضواً، وأقر المؤتمر دستور المؤتمر، وانتخبوا مجلساً استشارياً من ستين عضواً. وانتخب أعضاء المجلس هيئة تنفيذية من ستة عشر عضواً. وبادر الأمين العام للهيئة التنفيذية (إسماعيل الأزهرى) الى توجيه رسالة إلى أمين السر الإدارى لحكومة السودان في ٣ ربيع الأول ١٣٥٧ هـ (٢ أيار ١٩٣٨م) أعلمه بتشكيل المؤتمر، وانتخاب مجلس استشارى، ولجنة تنفيذية حسب نظام المؤتمر. وذكر الأزهرى في رسالته أن أهداف المؤتمر «وواجباته نحو الوطن» هما: العمل ضمن حدود القانون على رفع مستوى الشعب الاجتماعى، وتنظيم وسائل التعاون، وإطلاع الحكومة على وجهة نظر الأعضاء كمجموعة لأن «مسؤولية البلاد تقع على عاتقنا». وأكد الأزهرى في رسالته أن أعضاء المؤتمر لا يطالبون بمراكز عالية لأنفسهم. وجاء جواب أمين المر على هذه الرسالة بعد عشرين يوماً مخيباً للآمال. فقد أشار إلى أن الإدارة أخذت علماً بوجود المؤتمر، ولكنها ترى أن أعضاء المؤتمر لا يمثلون الشعب السودانى ولا

يصح لهم التكلم باسمه.

بقى نشاط المؤتمر محدوداً حتى نشوب الحرب العالمية الثانية. وأقام المؤتمر حفلة شاي لرئيس الوزراء المصري «على ماهر باشا» الذي زار السودان عام ١٣٥٩ هـ (١٩٤٠م)، وطالب خطباء الحفلة مصر بمساعدة المؤتمر على بلوغ أهدافه الاجتماعية. ولم يرق هذا القول والعمل للحكومة السودانية، فسعت إلى شل نشاط المؤتمر. وساعد على ذلك الخطر الإيطالي الجاثم على حدود السودان.

واستشارت أحداث مصر السودانيون للعمل مرة أخرى، ففي محرم ١٣٦١ هـ (شباط ١٩٤٢م) وجهت بريطانيا إنذارها المهين وفرضت على مصر وزارة ترضاها. وكان أمراً طبيعياً أن يفقد السودانيون أملهم الذي عقده على مصر بعدما رأوا من تحاذل أحزابها وتكالبهم بأنانية وحقد على الحكم. واتجه المؤتمر اتجاهاً جديداً في نضاله فلم يعد يطالب بالوحدة بل طالب «بمنح السودان بحدوده الجغرافية حق تقرير مصيره بعد الحرب مباشرة».

ووجه المؤتمر في ١٧ ربيع الأول ١٣٦١ هـ (٣ نيسان ١٩٤٢م) مذكرة إلى الحاكم العام شرح فيها مطلب الشعب السوداني كمايلي:

- ١ - اصدار تصريح مصرى بريطاني يمنح السودان حق تقرير مصيره بعد الحرب مباشرة.
- ٢ - تأسيس هيئة تمثيلية سودانية لإقرار الموازنة والقوانين.
- ٣ - تأسيس مجلس أعلى للتعليم أغلبيته من السودانيين، وتخصيص مالا يقل عن ١٢٪ من الموازنة للتعليم.
- ٤ - فصل السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية.
- ٥ - الغاء قوانين المناطق المقفلة ورفع قيود الاتجار والانتقال عن السودانيين داخل السودان.
- ٦ - وضع تشريع بتحديد الجنسية السودانية.
- ٧ - وقف الهجرة إلى السودان فيما عدا ما قرره المعاهدة الإنكليزية المصرية.
- ٨ - عدم تجديد عقد الشركة الزراعية صاحبة امتياز الجزيرة.
- ٩ - إعطاء السودانيين فرصة الاشتراك الفعلى في الحكم بتعيين سودانيين في وظائف ذات مسؤولية سياسية في جميع فروع الحكومة الرئيسية، وقصر

الوظائف على السودانيين. أما المناصب التي تدعو الضرورة لملئها بغير السودانيين فتملاً بعقود محدودة الأجل يتدرب في أثناءها سوادنيون لملئها في نهاية المدة.

- ١٠- تمكين السودانيين من استثمار موارد البلاد التجارية والزراعية والصناعية.
- ١١- وقف الإعانات لمدارس الإرساليات التنصيرية وتوحيد برامج التعليم في الشمال والجنوب. ورد أمين السر الإداري على هذه المذكرة ردًا جافاً أنكرو فيه على المؤتمر دعواه بتمثيل جميع السودانيين. وتحويل صفته الى هيئة سياسية وطنية. وأعاد المذكرة. ونصح أمين السر المؤتمر بأن يقصر نشاطاته في الشؤون الداخلية حتى يكون له أمل في استمرار اعتراف الحكومة به. غير أن أمين السر أكد في رده عزم حكومة السودان على استشارة الرأي العام السوداني المسؤول إذا ما قررت مصر وبريطانيا إعادة النظر في الاتفاقية أو المعاهدة.

وانقسم أعضاء المؤتمر على أنفسهم. فقد وثق بعضهم بحسن نيات بريطانيا، ولم يؤيدوا الوحدة مع مصر بل طالبوا بالاستقلال التام، بينما رأى فريق آخر أن على السودانيين الاستمرار بالنضال بالتعاون مع مصر، وأن بريطانيا لا يوثق بها. ولجأ الفريق الأول إلى السيد عبدالرحمن المهدي فأيدهم وأصبح راعي حزب الأمة الذي تأسس في ربيع الأول ١٣٦٤ هـ (شباط ١٩٤٥م)، بينما أسس الفريق الآخر حزب الأشقاء برعاية المرغنى وعمدت حكومة السودان إبان الحرب إلى تأسيس مجلس استشاري لشمال السودان عام ١٣٦٣ هـ (١٩٤٤م)، فلم تعارض حكومة مصر الوفدية ما حدث بل أقرته وحمل الأشقاء، وهم أصحاب الأكثرية في المؤتمر على هذا المشروع واعتبروه بداية تجزئة بين الشمال والجنوب ودعوا إلى مقاطعته. ولكن المجلس الاستشاري أثبت وجوده، وقام بأعماله، وطالب بأن يؤخذ رأيه بالمفاوضات بين مصر وبريطانيا حول مصير السودان.

وكانت بريطانيا قد وافقت، بالحاح من مصر، على الدخول في مفاوضات لتعديل معاهدة ١٣٥٥ هـ (١٩٣٦م). وقرر مؤتمر الخريجين (بجناحيه) اغتنام هذه الفرصة للتعبير عن رأي السودانيين وإسراع صوتهم. وذهب وفد سوداني إلى مصر ليعرض على وفدى بريطانيا ومصر وجهة النظر السودانية. ولكن مصر تمسكت

بشكل غير لبق سيادتها على السودان فعاد الوفد السوداني فاشلاً حزيناً. وأبدى المؤتمر نشاطاً هاماً في الدفاع عن حقوق السودان. وقدم في ١٧ ذي القعدة ١٣٦٤ هـ (٢٣ تشرين أول ١٩٤٥م) مذكرة إلى الحاكم العام طالب فيها بقيام حكومة سودانية ديمقراطية في اتحاد مع مصر وتحالف مع بريطانيا على أن تقرر الحكومة السودانية وحدها نوع الاتحاد والتحالف، كما طالب بإطلاق الحريات العامة، وتأليف لجنة مشتركة نصفها من السودانيين (بينهم المؤتمر) والنصف الآخر من المصريين والانكليز لوضع مشروع تولي السودانيين مقاليد الحكم في البلاد في أقصر وقت.

وتعثرت المفاوضات بين مصر وبريطانيا، فاستقلت بريطانيا بالعمل في السودان ووجهته وجهة ترضاها. وكانت بريطانيا قد نمت الإدارة المحلية خلال المدة ١٣٤٠-١٣٦٦ هـ (١٩٢٢-١٩٤٧م)، وأسست المجلس الاستشاري لشمالي السودان عام ١٣٦٣ هـ (١٩٤٤م) واستغلت بريطانيا الخلاف مع مصر حول تفسير بروتوكول السودان الملحق باتفاقية (صدقي - بيفن) لكسب تأييد الرأي العام السوداني. واقترح الحاكم العام في ٥ شوال ١٣٦٦ هـ (٢٢ آب ١٩٤٧م) تأسيس مجلس تشريعي، وآخر تنفيذي فوافقت مصر من حيث المبدأ، ولكنها طالبت بزيادة صلاحيات المجلسين وإعطاء مصر صوتاً. ورفضت مصر، كترضية لها، مقعدين في المجلس التنفيذي فسارعت بريطانيا إلى تطبيق الفكرة منفردة. قدم الحاكم العام مشروعة النهائي في أواخر عام (١٩٤٨م) الذي أعطى المجلس التشريعي حق التشريع في جميع الأمور باستثناء:

- (١) قانون تأسيسه.
- (٢) علاقات السودان مع مصر وبريطانيا والدول الأخرى.
- (٣) الجنسية السودانية.

وأبيح للمجلس أن يشرع في موضوعات النقد والدفاع والأقليات إذا وافق على ذلك المجلس التنفيذي. وتشكل المجلس التشريعي من «٩١» عضواً كان منهم الأعضاء الستة الانكليز في المجلس التنفيذي، وعين الحاكم البريطاني «٣٣» سودانياً، وانتخب الباقون (عشرة بالانتخاب المباشر). وجعل عدد أعضاء المجلس التنفيذي اثنا عشر نصفهم انكليز، والنصف الآخر سودانيون، ثلاثة منهم

يشغلون مناصب رئاسة دوائر الزراعة، والتعليم، والصحة. وزيد عدد السودانيين إلى سبعة في منتصف ١٣٧٠هـ (١٩٥٠م) حينما ملأ سوداني منصباً كان يحتله بريطاني. ومنح الحاكم العام صلاحية تعيين أعضاء المجلس التنفيذي، واعتبروا مسؤولين أمامه، ومنح حق نقض وإبدال قرارات المجلس.

ودخلت القضية السودانية مرحلة جديدة خلال عامي ١٣٧١-١٣٧٢هـ (١٩٥٢-١٩٥١م). فقد اتخذ مجلس النواب المصري في ١٥ محرم ١٣٧١هـ (١٩٥١/١٠/١٥م) قراراً بإلغاء معاهدة ١٣٥٥هـ (١٩٣٦م)، واتفاقية (١٨٩٩م) ١٣١٦هـ، كما عدل المواد ١٥٩ و ١٦٠ من الدستور المصري. وأصبح لقب ملك مصر بموجب هذا التعديل «ملك مصر والسودان» كما اعتبر السودان جزءاً من مصر على أن تنظم حكم السودان بموجب قانون خاص. وأقر المجلس في اليوم نفسه هذا القانون الذي نص على تشكيل جمعية سودانية منتخبة تضع للسودان دستوراً ينص على تأليف مجلس منتخب أو مجلسين أحدهما منتخب، وتشكيل مجلس وزراء سوداني مسؤول أمام مجلس النواب يعينه ويعزله الملك. وأكد القانون على وجوب النص على فصل السلطات في الدستور السوداني.

ولم تقف بريطانيا مكتوفة اليدين أمام ما حدث بل بادرت إلى اتخاذ تدابير دستورية في السودان. وكانت قد شكلت في آذار ١٩٥١م لجنة ضمت ثلاثة عشر سودانياً برئاسة قاض بريطاني، كما ضمت إليها مستشاراً قانونياً بريطانياً. واستقال ستة من الأعضاء السودانيين لتشككهم بنوايا بريطانيا. وانفرد الرئيس البريطاني ومستشاره بوضع مشروع للحكم الذاتي، قدم إلى الجمعية التشريعية في ٨ رجب ١٣٧١هـ (٢ نيسان ١٩٥٢م)، وجاء المشروع مخيباً للآمال إذا أعطى الحاكم العام سلطات مطلقة تمكنه من تجاهل مجلس الوزراء ومجلس النواب.

وكانت مصر تعاني في ذلك الوقت أزمات وزارية متلاحقة إثر حريق القاهرة، وإقالة وزارة النحاس. ولما شكل الهلالى وزارته الأولى بادر إلى توجيه الدعوة إلى السيد المهدي لزيارة القاهرة أو إرسال وفد إليها للدخول في مفاوضات حول مصير السودان. وكان المهدي إذ ذاك حانقاً على بريطانيا وشعر أن بريطانيا تنتكر لعودها السابقة له بالعمل على استقلال السودان. واعتقد المهدي أن الحزب الجمهوري الاشتراكي الذي أسسه إبراهيم بابكر بدرى في ٢٠ ربيع الأول

١٣٧١ هـ (١٨ كانون أول ١٩٥١م)، إنما قام بإيعاز بريطاني ليزاحم حزب الأمة الذي يرعاه المهدي. ودعا الحزب الجديد إلى حصول السودان على استقلاله بعد مرحلة من النضج والازدهار يتمكن خلالها الشعب السوداني من استيعاب فكرة الحكم الذاتي. ولما شعر المهدي أن مصر راغبة بالتفاهم معه، ورأى أن بريطانيا قد خدعته، سارع إلى تلبية الدعوة وإرسال وفد إلى مصر لمفاوضة الهلالي.

وتلاحقت الأحداث في مصر بحيث لم تسمح بإجراء مفاوضات مفيدة، فقد استقال الهلالي في ٦ شوال ١٣٧١ هـ (٢٨ حزيران ١٩٥٢م) وشكل حسين سري وزارة عاشت عشرين يوماً، ثم عاد الهلالي إلى الحكم وقامت الثورة في اليوم التالي في ٢ ذي القعدة ١٣٧١ هـ (٢٣ تموز ١٩٥٢م)، وتنزل الملك فاروق عن العرش مساء ٥ ذي القعدة (٢٦ تموز) من العام نفسه. وأخيراً شكل اللواء محمد نجيب وزارة عسكرية اتخذت إجراءات حاسمة نحو السودان. ووصل المهدي وزعماء الأحزاب الاستقلالية السودانية إلى القاهرة في ١ صفر ١٣٧٢ هـ (العشرين من تشرين أول). وتوصلت الأحزاب إلى اتفاق مع مصر بعد تسعة أيام. وصيغت هذه الاتفاقية بشكل مذكرة أرسلتها مصر إلى بريطانيا في ١٣ صفر ١٣٧٢ هـ (الثاني من تشرين الثاني). واقترحت مصر اعطاء السودانين حق تقرير مصيرهم في جو حبادي حر خلال فترة انتقالية ينتهي بانتهائها الحكم الثنائي، وتعود السيادة للشعب السوداني. واقترحت مصر أن يمارس الحاكم العام سلطاته خلال فترة الانتقال بمساعدة لجنة مؤلفة من مصري وبريطاني وسودانيين برئاسة هندي أو باكستاني. كما اقترحت تشكيل لجنة سباعية من مصري، وبريطاني، وأمريكي، وثلاثة سودانيين، برئاسة هندي أو باكستاني لتشرف على الانتخابات. ورحبت الأحزاب السودانية بهذه الاقتراحات ووقعت في ٢٣ ربيع الثاني ١٣٧٢ هـ (١٠ كانون الثاني ١٩٥٣م) على اتفاق فيما بينها تعهدت فيه بالتمسك بالمذكرة المصرية مع المطالبة بتعديلها لصالح السودانيين. ولم تر بريطانيا بدا من الرضوخ لما حدث فوقعت مع مصر اتفاقية السودان في ٢٢ جمادى الأول ١٣٧٢ هـ (١٢ شباط ١٩٥٣م).

وخطت السودان خطوات سريعة في طريق الاستقلال. فقد أجريت الانتخابات، ونالت الأحزاب التي تطالب بالاتحاد مع مصر أكثرية المقاعد. وكان

توزيع المقاعد على الأحزاب في مجلس النواب (٩٧ مقعداً) والشيوخ (٣٠ مقعداً) كما يلي:

١ - حزب الأمة: نال ٢٤ مقعداً في مجلس النواب وثلاثة في الشيوخ. تأسس هذا الحزب عام ١٣٦٤ هـ (١٩٤٥م) وترأسه عبدالله خليل ورعاه السيد المهدي. ودعا الحزب إلى استقلال السودان التام عن مصر، وعدم الدخول في اي اتحاد أو وحدة معها.

٢ - الحزب الوطني الاتحادي: نال ٥١ مقعداً في مجلس النواب، و ٢٢ مقعداً في مجلس الشيوخ. تأسس هذا الحزب أوائل عام ١٣٦٢ هـ (١٩٥٣م) برئاسة إسماعيل الأزهرى ورعاية الميرغني. وضم الحزب جميع الأحزاب الاتحادية كحزب الاشقاء ١٣٦٤ هـ (١٩٤٥م). وحزب الجبهة الوطنية التي شكلها ميرغني حمزة في ١٣٦٨ هـ (١٩٤٩م).

٣ - الحزب الاشتراكي الجمهوري: نال ٣ مقاعد في مجلس النواب، شكله إبراهيم بدري في عام ١٣٧٠ هـ (١٩٥١م) ودعا إلى التدرج في طريق الاستقلال.

٤ - حزب الجنوب الحر: نال ٩ مقاعد في مجلس النواب وثلاثة في الشيوخ. طالب باستقلال ذاتي للجنوب.

ونال المستقلون اثني عشر مقعداً في مجلس النواب، ومقعدين في مجلس الشيوخ وعين الحاكم العام أربعة شيوخ من حزب الأمة، وعشرة من الحزب الوطني الاتحادي، وشيخاً واحداً من الحزب الجمهوري، وثلاثة من حزب الجنوب، وشيخين مستقلين.

عقد مجلس الأمة السوداني الأول جلسته الأولى في منتصف عام ١٣٧٣ هـ (مطلع عام ١٩٥٤م)، وانتخب إسماعيل الأزهرى رئيساً لوزراء السودان. وأتم الأزهرى تشكيل وزارته من بين أعضاء مجلس الأمة، ومارست هذه الوزارة سلطاتها على الفور. كما أتمت لجنة السودنة في (تشرين الثاني ١٩٥٥م) سودنة جميع وظائف الإدارة والجيش والشرطة.

وبعد أن تمت عملية السودنة قرر مجلس الأمة السوداني في ٢٨ ذي الحجة ١٣٧٤ هـ (١٦/٨/١٩٥٥م) السير في عملية تقرير المصير، وطالب كلاً من

بريطانيا ومصر بسحب قواتهما خلال ثلاثة شهور من هذا الإخطار، وتم فعلاً جلاء القوات المصرية والبريطانية يوم ٢٨ ربيع أول ١٣٧٥ هـ (١٣ تشرين الثاني ١٩٥٥م) فلم يبق على أرض السودان جندي واحد غير سوداني.

وعلى الرغم من المحاولات الأجنبية والدسائس في إثارة تمرد في الجنوب لعرقلة تقرير المصير، إلا أن الحكومة السودانية استطاعت القضاء على التمرد، وسيطرت سيطرة تامة على الجنوب، ولم تقع الثورة لإجراءات تقرير المصير، واتجه الرأي إلى تقرير المصير بطريق الاستفتاء المباشر.

واجتمع مجلس الأمة السوداني في ١٨ جمادى الآخرة ١٣٧٥ هـ الموافق (١٩ كانون أول ١٩٥٥م) ليتخذ أخطر قرار في تاريخ السودان. وقرر المجلس إعلان استقلال السودان، وتشكيل لجنة سيادة خماسية، وتكوين جمعية تأسيسية تعطى الاعتبار الكافي لتشكيل حكومة اتحادية للمديرينات الجنوبية الثلاث. وأقر المجلس في غرة شهر رجب ((أواخر عام ١٩٥٥م) الدستور المؤقت الجديد، والعلم السوداني (أزرق وأصفر وأخضر) رمز النيل والصحراء والزراعة).

واحتفلت السودان في الأول من رجب من عام ١٣٧٥ هـ (الأول من كانون الثاني ١٩٥٦م) باستقلالها وقيام النظام الجمهوري فيها وبادرت مصر وبريطانيا إلى الاعتراف بالجمهورية المستقلة الجديدة في اليوم نفسه وغدت السودان عضواً في الجامعة العربية ١٩ رجب (١٩ كانون الثاني)، وعضواً في هيئة الأمم المتحدة في تشرين الثاني من العام نفسه.

وتقلب الزمان بالأزهرى. فقد بدأ من أنصار الاتحاد مع مصر، ثم غير رأيه أوائل عام ١٣٧٤ هـ (١٩٥٥م) وظهر الفتور بينه وبين وفد مصر واضحاً في مؤتمر «باندونغ» (نيسان ١٩٥٥م) وأعلن رأيه صريحاً حينما نادى بقيام جمهورية سودانية مستقلة فالتقى بذلك مع حزب الأمة. ولكن عمله هذا لم يحم حزبه ولا وزارته. فقد كان خلافه مع الطائفة الختمية عميقاً بعدما شعر الميرغنى بأن الأزهرى لا يؤيد النفوذ الميرغنى للطريقة الختمية. وتصدع الحزب وانشق عنه علي عبدالرحمن. وميرغني حمزة وغيرهما وشكلوا عام (١٩٥٦م) حزب الشعب الديمقراطي الذي رعاه الميرغني. وطوح هذا الانقسام بوزارة الأزهرى فشكل عبدالله خليل زعيم حزب الأمة ووزارة ائتلافية في ٢٦ ذي القعدة ١٣٧٥ هـ (٤ تموز ١٩٥٦م) وضمت

وزارته ستة وزراء من حزب الأمة وستة من حزب الشعب الديمقراطي، وواحد عن الاشتراكي الجمهوري، وثلاثة عن حزب الجنوب الحر.

ولم يكن السودانيون عامة، ولا الأزهري خاصة خصوماً للوحدة مع مصر وإنما كانوا من أنصارها ودعاتها، إلا أن الإطاحة بمحمد نجيب، وإساءة صلاح سالم الذي ذهب داعية للوحدة، والحكم الاستبدادي نظام الذي ظهر في مصر كل هذا غير من آراء. الأزهري والسودانيين فضلوا الاستقلال عن الوقوع في الاستبداد.

وبدأت انتخابات الجمعية التأسيسية (ثاني انتخابات في السودان) في ٨ شعبان ١٣٧٧ هـ (٢٧ شباط ١٩٥٨م) وانتهت في العاشر من آذار لإملاء ١٧٣ مقعداً في مجلس النواب. ونال حزب الأمة نصراً كبيراً وكسب مقعداً في مجلس النواب، بينما لم ينل الحزب الوطني الاتحادي غير ٤٥ مقعداً. ونال حزب الشعب الديمقراطي ٢٧ مقعداً، وحزب الجنوب الحر ٢٠ مقعداً، والمستقلون ١٨ مقعداً. وكسبت هذه الأحزاب في مجلس الشيوخ بالتعيين والانتخاب نسباً متقاربة: الأمة ١٤، الاتحادي ٥، الشعب ٥، الجنوب والمستقلون ٦. وألف أثناء ذلك عمر بن الخليفة عبدالله التعايشي حزب التحرير الوطني الذي لم ينل أي مقعد في مجلس الأمة. وشكل عبدالله خليل وزارة ائتلافية جديدة في (٢٧/٣/١٩٥٨م) سرعان ما إنهار ائتلافها. ولم يكن بالإمكان تشكيل وزارة تستقر في ٧ رمضان ١٣٧٧ هـ الحكم، وتحمي التوازن بين المهدي والميرغني وتحفظ لهما نفوذهما. وغدا الانقلاب العسكري أمراً محتوماً، والحل الوحيد للأزمة المستحكمة بين أحزاب اشتدت في عداوتها بعضها لبعضها الآخر. وتناسب مصالح البلد، وتنكرت لمبادئ الإسلام والحكم، وقام قائد الجيش الفريق ابراهيم عبود في ٦ جمادي الأولى ١٣٧٨ هـ (١٧ تشرين الثاني ١٩٥٨م) بانقلاب عسكري ألغى على أثره الدستور، وحل المجلس النيابي والأحزاب، ثم تسلم رئاسة الدولة من خلال مجلس أعلى للقيادة العسكرية. ويبدو أن رئيس الوزراء كان على علم بالانقلاب قبل وقوعه بأسابيع.

وأعلن قائد الثورة حياد السودان وإلغاء تماثيل الإنكليز من الساحات العامة، ووقع في عام ١٣٧٩ هـ (١٩٥٩م) اتفاقية مع جمهورية مصر (الجمهورية العربية

المتحدة آنذاك) تنظم شؤون الري والتجارة، وتعويضات السد العالي، لكن هذا الحكم العسكري تحول إلى الاستبدادية الفردية، فأثار ضده نقمة مختلف الأحزاب والهيئات لذا قامت ضده ثورة شعبية عارمة في ١٥ جمادى الآخرة ١٣٨٤ هـ (٢١ تشرين الأول ١٩٦٤م) وأطاحت بحكمه، وعادت بالبلاد إلى النظام الدستوري النيابي، لكن هذه العودة لم تدم أكثر من أربع سنوات حاول خلالها الحزبان الرئيسيان في السودان (حزب الأمة، والحزب الاتحادي الديمقراطي) إقامة النظام النيابي التقليدي، فاختير إسماعيل الأزهرى رئيس الحزب الاتحادي رئيسا لمجلس السيادة وانتخبت الجمعية التأسيسية لوضع الدستور في (آذار ١٩٦٨م) وقبل أن يصدر الدستور وبينما كان السياسيون منصرفين إلى الخصومات الحزبية، عاد الجيش مرة أخرى إلى استلام الحكم في انقلاب عسكري ثان في ٢٧ صفر ١٣٨٨ هـ (٢٥ أيار ١٩٦٨م) وتسلم الأمور مجلس ثورة من الضباط الشباب برئاسة «جعفر النميري» وألقى السياسيون من الحزبين في السجن، وأعطيت رئاسة الوزارة مؤقتاً لأحد القضاة «بابكر عوض الله»، ثم مالبت مجلس قيادة الثورة أن تسلم الحكم مباشرة بنفسه. وقد جرت محاولات تمرد ضد الرئيس النميري: الأولى من جماعة المهدي في عام ١٣٩٠ هـ (١٩٧٠م) عندما أظهرت عصيانها في جزيرة «أبا» فاستطاعت الحكومة أن تقضي على المحاولة بالطيران مستعينة بالطيران المصري، وقد كان حسني مبارك قائد الطيران الذي فتك بجماعة حزب الأمة في جزيرة أبا. كما جرت محاولة أخرى من سكان الجنوب، واستمر العصيان حتى حصلوا من الحكومة على الحكم الذاتي ١٩٧١م. والمعروف أن الجنوب كان قد فتحه الإنكليز قبل الاستقلال للإرساليات الأجنبية والتنصيرية، فلما استقل السودان استغلت القوى الاستعمارية تلك الأقليات النصرانية التي تكونت هناك للتدخل في شؤون السودان، وإثارة العصيان والاضطرابات المسلحة بين فترة وأخرى. كما جرت محاولات انقلابية عسكرية ضد الرئيس النميري الأولى في عام (١٩٧١م) بقيادة الرائد هاشم العطا، إلا أن الحكومة بمؤازرة مصر وليبيا استطاعت القضاء على تلك المحاولة على الرغم من نجاحها في بادئ الأمر. أما المحاولة الثانية فقد جرت في عام (وأحبطت أيضا. والجدير بالذكر أن هاتين المحاولتين كان وراءهما الحزب الشيوعي السوداني. وانتخب النميري بعد ذلك رئيسا للجمهورية.

ومن أهم مشكلات السودان الحالية مشكلة التنمية الاقتصادية: فالمعروف أن دخل السودان يرتفع سنوياً بمعدل ٢٪ تقريباً بينما يزداد سكانه بنسبة ٣٪ وهذا يعني زيادة مستمرة في التخلف، كما أن نمو الوعي العمالي في المدن وسوء الظروف المعيشية في الريف يزيد من أعباء الحكومة التي تتعاون مع عدد من الدول الصديقة لإقامة عدد من المشروعات الإنمائية.

جرت عدة محاولات انقلابية، وفشلت جميعها، وجرت لقاءات بين السلطة والمعارضة في ٢١ رجب ١٣٩٧ هـ (٧ تموز ١٩٧٧م)، وتمت المصالحة مع الإخوان المسلمين الذين أخذ يلحون على تطبيق الشريعة، ولكن مالبث أن وقع الخلاف، وادعى النميري أنه اكتشف مؤامرة من الإخوان ضده، فأبعدهم في جمادى الآخرة ١٤٠٥ هـ (١٠ آذار ١٩٨٥م) وألقى القبض على بعضهم، وكانت الرسائل التنصيرية من وراء ذلك، إذ اهتزكيانها وكيان الدول النصرانية من فكرة تطبيق الشريعة.

وفي ١٦ رجب ١٤٠٥ هـ (٦ نيسان ١٩٨٥م) قام وزير الدفاع عبدالرحمن سوار الذهب بانقلاب، وسيطر الجيش على الحكم مدة سنة تم سلمه لحكومة مدينة، وبعد اتفاقية «كوكادام» التي تم فيها تجميد قوانين الشريعة الإسلامية حسب اقتراح حزب الأمة. وجرت الانتخابات العامة في السودان. وتفوق حزب الأمة، وشكل رئيسه الوزارة مرة مع الحزب الاتحادي الديمقراطي، ومرة مع الجبهة الإسلامية، وأخيراً مع إلى الحزب الاتحادي الديمقراطي فشكل معه وزارة أئتلافية.

وفي ٢٧ ذي القعدة ١٤٠٩ هـ (٣٠ حزيران ١٩٨٩م) قام انقلاب بزعامة العميد عمر حسن البشير، وتسلمت الجبهة الإسلامية، ولاتزال إلى هذا اليوم. كل هذا ومشكلة الجنوب قائمة وتؤرق كل وضع يقوم في السودان.